

السلطات الاسرائيلية تواصل مخططاتها الاستيطانية في المناطق المحتلة

يسرائيل غليلي بتقديم تفسير لذلك ، الا انهما لم يستطيعا الرد على هذا . كذلك اشار وزير المالية الى ان وزارته لم تخصص اموالا للبناء في معاليه هادوميم ، بينما نفى وزير التجارة والصناعة ، حاييم بارليف ان تكون وزارته قد خصصت ميزانية للعمل في المنطقة ، وكذلك فعل الشيء نفسه وزير الاسكان ، ابراهام عوفر (المصدر نفسه) .

ومن جهة اخرى قدم عضوا الكنيست دوف زاخين ويوسي سريد ، اللذان يرأسان « المجموعة الصحائية » في المراح المؤلفة من ١٥ نائبا ، مذكرة تنهم مديرية عقارات اسرائيل بالقيام باعمال بملايين الليرات ، بدون موافقة الحكومة ، وحتى بالرغم من اوامر المنع الصريحة الصادرة من قبل وزارة المالية (هارتس ، ٧٥/١/٨) . ولكن مدير مديرية عقارات اسرائيل ، العميد (احتياط) مير زورباغ ، نفى ان يكون قد عمل خلافا لما قرره الحكومة ، واعترف بأنه تلقى الاوامر من بعض الوزراء المسؤولين عن الاستيطان في المناطق ، قاصدا بقوله هذا الوزير يسرائيل غليلي . كما اعترف زورباغ باستلام بعض القروض والاموال من جهات اخرى ، كان من بينها صندوق جياية المنظمة الصهيونية ، الذي اعترف أمين صندوقها ، آرييه دولتسين ، بأنه « اصدر امرا لجباية المنظمة الصهيونية باعطاء قرض ، حتى مليون ونصف المليون ليرة لمديرية عقارات اسرائيل ، بعد ان طلب منه رجال قسم الاستيطان في الوكالة منح المديرية سلفة ، وذلك لاغراض اعداد الارضية في معاليه هادوميم » (هارتس ، ٧٥/١/٩) .

وكان من نتيجة هذه الحملة المضادة التي شنت ضد البدء باعمال البناء في معاليه هادوميم ، ان تناقم الوضع واصبحت هناك ضرورة لمعالجته كيلا تتدهور الامور ، مما اضطر رئيس الحكومة يتسحاق رابين الى القيام بنشاط ما ليضع حدا لهذه المشكلة ، حيث دعا الى مكتبه في تل ابيب وزراء وموظفين كبار يمثلون الوزارات التي تشترك

كانت الحكومة الاسرائيلية قد قررت يوم ١٩٧٤/١١/٢٤ ، انشاء منطقة صناعية في منطقة الخان الاحمر (معاليه هادوميم) ، على الطريق بين مدينتي القدس واريحا ، تكون تابعة للقدس ، وكذلك بناء مساكن للموظفين والعمال الذين سيعملون في تلك المنطقة . وكانت اكثرية الوزراء قد وافقت على هذا القرار ، عدا وزير حزب ميما للذين تغيبا عن جلسة الحكومة في ذلك اليوم ، وهو القرار الذي اعتبر كجزء من السرد الاسرائيلي على مقررات مؤتمر القمة العربي في الرباط بشأن حقوق الفلسطينيين وحقوق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيلهم ، ثم طرح القضية الفلسطينية في الجمعية العمومية للامم المتحدة ، وذلك بتقوية الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة ودعم الوجود الاسرائيلي فيها (انظر « قضايا اسرائيلية ، العدد ٦ ، ١٢/١٢/٧٤ ، ص ١٩٧ - ٢٠١) . غير ان الحكومة الاسرائيلية لم تخصص ، في حينه ، ميزانية معينة لهذا المشروع وانما ارجأت ذلك الى حين اقرار ميزانية الدولة للعام الجديد (التي تبدأ اعتبارا من اول نيسان من كل عام) . ولكن بعض الدوائر الاسرائيلية لم ترغب في تأجيل العمل بهذا المشروع ، وانما باشرت على الفور باعداد الارضية هناك ، استعدادا لبناء المصانع ومباني السكن ، الامر الذي اثار بعض الوزراء وبعض الجهات ، التي اعتبرت البدء بالعمل دون اقرار ميزانية لذلك ، بمثابة تجاوز وتخطي للقوانين والصلاحيات ، مما اثار بالتالي نقاشا مجددا بين « الحسام » و « الصقور » حول جدوى الاستيطان في المناطق المحتلة حاليا وحول مواقف كل من المعسكرين بالنسبة لذلك .

كان اول المعارضين والمحتجين على البدء بالعمل في معاليه هادوميم الوزير شلومو روزن (ميما) الذي اعلن « ان الحكومة لم تقرر ميزانية للبناء مطلقا ، وانما قررت فقط اجراء تخطيط للكان » (معارف ، ٧٥/١/٦) . وكان روزن قد طالب كلا من رئيس الحكومة يتسحاق رابين والوزير